جامعة عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة

السنة الجامعية: 2026-2025 السداسي 1

اسم المادة: نظرية المحاسبة

الدرس 5: القياس في نظرية المحاسبة

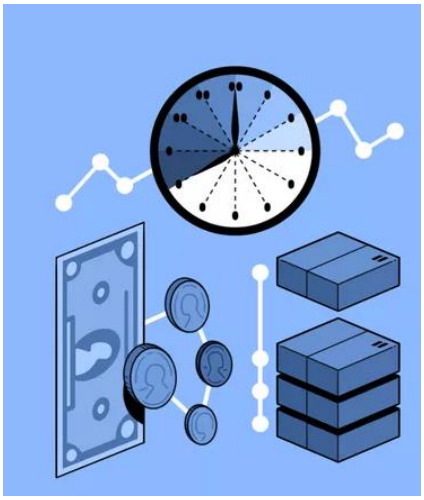

الأساتذة المسؤولون			
الاسم واللقب	الرتبة	الكلية	البريد الإلكتروني
ضافري ريمة	MCB	العلوم الاقتصادية	dafri.r@centre-univ-mila.dz

الطلبة المعنيين			
الكلية	القسم	السنة	التخصص
العلوم اقتصادية	العلوم المالية والمحاسبة	الثالثة	محاسبة ومالية

مقدمة

يعد القياس المحاسبي من أهم المواضيع الأساسية في نظرية المحاسبة، وهو يمثل جوهر المحاسبة ومؤشراً لمدى صدق وموثوقية القوائم المالية، كما يُعتبر القياس الخطوة الحاسمة في العملية المحاسبية، حيث ينقل الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية إلى أرقام يمكن قياسها ومعالجتها.

أولاً: تعريف القياس المحاسبي

تتمثل التعاريف الأساسية للقياس المحاسبي فيما يلي:

1. التعريف التقليدي (Campbell) : "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"

2. التعريف الحديث (Stevens): "المطابقة بين الخصائص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"

3. تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA - 1966): "قرن الأعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"

4. تعريف Hendriksen: "تحديد القيم العددية للأشياء أو الأحداث الخاصة بالوحدة الاقتصادية، بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع (مثل مجموع قيمة الموجودات) أو التجزئة حينما تتطلب ظروف معينة ذلك"

5. الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية (IASB): "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وبيان الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس"

التعريف الشامل:

القياس المحاسبي هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن عنصر محدد (حدث اقتصادي) مع رقم حقيقي، باستخدام وحدة النقد كمقياس، وبموجب قواعد احتساب محددة، بهدف التعبير عن الخواص المالية للوحدة الاقتصادية.

ثانياً: أهداف القياس المحاسبي

1. الهدف الرئيسي: توصيل المعلومات

- توصيل المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية بطريقة واضحة ومفهومة؛
- تمكين المستخدمين من المفاضلة واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والرشيدة.

2. أهداف فرعية

- **قياس الأداء المالي :**تحديد نتائج أعمال المؤسسة (الدخل/الخسارة)؛
- **قياس المركز المالي :**تصوير وضع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية؛
- **توفير المعلومات ذات الصلة :**تقديم بيانات تساعد في التنبؤ والتخطيط؛
- **ضمان الموثوقية والموضوعية :**توفير معلومات قابلة للتحقق والاعتماد عليها؛
- **تحقيق المقارنة :**السماح بمقارنة البيانات المالية عبر الفترات الزمنية والمنشآت المختلفة.

ثالثاً: أهمية القياس المحاسبي

1. الأهمية للإدارة

- اتخاذ القرارات الإدارية على أساس بيانات حقيقية ومُعتمدة؛
- تقييم الأداء والكفاءة التشغيلية؛
- التخطيط والرقابة على العمليات المالية.

2. الأهمية للمستثمرين والدائنين

- تقييم جدوى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية؛
- تقييم القدرة على السداد والاستقرار المالي؛
- اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

3. الأهمية للجهات الحكومية والرقابية

- حساب الضرائب والإيرادات الحكومية؛
- الإشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية؛
- حماية مصالح المجتمع والأطراف الأخرى.

4. الأهمية العلمية

- توفير أساس موضوعي للدراسات الاقتصادية والمالية؛
- تمكين المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- دعم نظرية المحاسبة بأسس وقواعد محددة.

رابعاً: متطلبات القياس المحاسبي

تتمثل المتطلبات الرئيسية للقياس المحاسبي فيما يلي:

1. تحديد موضوع القياس: يتمثل في عناصر القوائم المالية: الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات، والإيرادات.

2. تحديد خصائص المقياس: الخواص المراد قياسها للعناصر: التكلفة التاريخية، القيمة الحالية، القيمة العادلة، صافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة النفعية.

3. تحديد توقيت الاعتراف: وتتمثل معايير الاعتراف بتأثير الأحداث الاقتصادية في:

- **المطابقة** (Matching)
- **الاستحقاق** (Accrual)
- **القيد الفعلي** (Cash Receipt/Payment)

4. تحديد وحدة القياس: وحدة النقد: في الجزائر هي الدينار، ويفترض ثبات قيمة وحدة النقد.

5. تحديد الشخص القائم بالقياس: المحاسب المختص بالوحدة الاقتصادية، ويجب أن يتمتع بكفاءة مهنية وموضوعية.

خامساً: مراحل عملية القياس المحاسبي

المرحلة الأولى :التعريف والتحديد : تشمل تحديد الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تستحق القياس، واختيار الخصائص ذات الصلة التي سيتم قياسها.

المرحلة الثانية :التبويب والتصنيف : تعني تصنيف الأحداث إلى فئات معينة حسب طبيعتها، وربط الأحداث بالحسابات المناسبة، ويعتبر بعض المحاسبين التبويب عملية مترادفة مع القياس.

المرحلة الثالثة :تحديد الأساس والطريقة: اختيار أساس القياس المناسب (تكلفة تاريخية، قيمة عادلة، إلخ)، واختيار الطريقة المناسبة للتطبيق.

المرحلة الرابعة :التسجيل والمعالجة: تسجيل البيانات في السجلات والدفاتر، وإجراء العمليات الحسابية (احتساب، تحميل، تجميع).

المرحلة الخامسة :التحليل والعرض: تحليل البيانات والمعلومات وعرض النتائج في القوائم المالية.

خامسا: أسس القياس المحاسبي

1. أساس الاستحقاق (Accrual Basis)

ويعني الاعتراف بالعمليات والأحداث الاقتصادية عند حدوثها، بغض النظر عن توقيت التدفقات النقدية، ومن ميزاته أنه يعكس الأداء الحقيقي للمنشأة، ويطبق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصاريف، كما يوفر معلومات أكثر دقة عن الربح، غير أنه قد يتضمن تقديرات شخصية كما قد يؤدي إلى عدم التطابق بين الربح الحسابي والنقدي.

2. الأساس النقدي (Cash Basis)

يعني الاعتراف بالعمليات عند حدوث التدفقات النقدية الفعلية، وهو أساس بسيط وسهل التطبيق يعكس الوضع النقدي الفعلي، ويقلل التقديرات والاجتهادات، إلا أنه لا يعكس الأداء الحقيقي، ولا يطبق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصاريف، كما قد يؤدي إلى تشويه نتائج الأعمال.

3. الأساس المختلط (Hybrid Basis)

وهو مزيج بين تطبيق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، حيث يمكن أن يستخدم أساس الاستحقاق للعمليات الأساسية والأساس النقدي للعمليات الثانوية، أو أن يكون مختلطا بصيغ أخرى، وعادة ما يستخدم في الوحدات الحكومية والمؤسسات الخيرية.

سدسا: مفهوم القيمة العادلة

1. تعريف القيمة العادلة

التعريف الأساسي للقيمة العادلة هو أنها السعر الذي يتم استلامه عند بيع موجود أو دفعه عند تحويل التزام في عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، غير أنه توجد تعاريف أخرى شهيرة أهمها:

- التعريف الكلاسيكي: "المبلغ المعبر عنه نقداً أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية موجود من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن جميع الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي إكراه"
- تعريف معيار المحاسبة الأمريكي (FAS 107): "قيمة تبادل الموجود في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، بدون أن تكون في حالات التصفية أو البيع الجبري"
- تعريف معايير المحاسبة الدولية (IAS 16): "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الموجود به أو سداد المطلوب بين أطراف راغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت"

2. الافتراضات الأساسية للقيمة العادلة

- الوحدة الاقتصادية مستمرة بدون نية للتصفية
- تجري العملية بين أطراف راغبة (ليست قسرية)
- توفر معلومات كافية لدى الأطراف
- تتم التعاملات بشروط مواتية (وليس مخفضة)

3. أهمية استخدام القيمة العادلة

- تعكس ظروف السوق الحالية حيث توفر معلومات في الوقت المناسب وتزيد من الشفافية والكشف الواقعي.
- توفر المزيد من المعلومات بخلاف التكاليف التاريخية، حيث تتناول المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بالأصول.
- أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات حيث توفر أساس أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية ومعايير دولية موحدة للمستثمرين العالميين.
- تعزيز الشفافية الاقتصادية من خلال متطلبات محددة للإفصاح والعرض ومعايير واضحة للاعتراف والقياس.
- تحسين جودة التقارير المالية من خلال قياس يعكس الأداء الفعلي ومعلومات موثوقة وملائمة.

4. قياس القيمة العادلة وفق معيارIFRS 13

1.4 الهدف من القياس:

تقدير السعر الذي يتم من خلاله بيع موجود أو نقل التزام بين متعاملين في السوق بتاريخ محدد تحت ظروف السوق الحالية.

2.4 مستويات السوق

أولا: السوق الرئيس (Principal Market): وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بحجم عال، ويتم التعامل فيه بالأصول والخصوم بكميات كبيرة.

ثانيا: السوق الأفضل/الأكثر مواتاة (Most Advantageous Market): في غياب السوق الرئيس يكون الأكثر ملاءمة لتحديد قيمة الأصل أو الالتزام.

3.4 المتطلبات الأساسية للقياس

- تحديد الأصل أو الالتزام موضوع القياس
- تحديد الافتراضات المناسبة (خاصة للأصول غير المالية - الاستخدام الأفضل والأعلى)
- استخدام السوق الرئيس أو الأفضل للموجود المعني
- اختيار وسيلة التقييم المناسبة حسب توفر البيانات

سابعا: تقنيات (أساليب) التقييم

يمكن تلخيص التقنيات الثلاث الرئيسة للتقييم في الجدول التالي:

المدخل	التعريف	الخصائص	الاستخدام
مدخل السوق	يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للموجودات والمطلوبات موضوع التقييم.	- يعتمد على بيانات سوقية فعلية - يعكس تقييمات السوق للموجودات المماثلة - يتطلب توفر سوق نشط ومشابه	- تقييم الموجودات المالية - تقييم العقارات والممتلكات - تقييم الآلات والمعدات
مدخل التكلفة	يعتمد على المبالغ الضرورية للحصول على الخدمة التي يقدمها الموجود (تكلفة الاستبدال الحالية).	- يعتمد على تكاليف إنشاء أو استبدال الموجود - يأخذ في الاعتبار الاستهلاك والتدهور - يعكس الإنفاق الضروري لاستبدال الموجود	- تقييم الموجودات غير المالية - الموجودات المتخصصة - الممتلكات والمصانع والمعدات - الصيغة: - القيمة العادلة = تكلفة الاستبدال الحالية - الاستهلاك والتدهور
مدخل الدخل	يقوم على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف المتوقعة من الموجود وفق توقعات السوق.	- يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية - يحول المبالغ المستقبلية إلى قيمة حالية - يأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالموجود	تقييم الاستثمارات تقييم المشاريع والأنشطة تقييم الحقوق والامتيازات الصيغة الأساسية: القيمة الحالية = التدفقات النقدية المستقبلية ÷ (1 + معدل الخصم)^n